سوق الشغل الجزائرى ــ نظرة إجمالية

البشير عبد الكريم*

Résumé

Une vue d' ensemble sur le marche du travail Algerien

Mon travail consiste à l'analyse descriptive et partielle du marché du travail Algérien. J'ai étudié les composantes de ce marché qui sont l'offre et la demande du travail, une tentative de comparaison entre le marché Algérien et certains pays développés comme référence.

L'étude a touché la structure de la population et son impact sur l'emploi, les occupés, les demandeurs d'emploi (chômeurs), sans oublier autant les postes vacants.

Notre investigation est arrivée aux conclusions suivantes: un déséquilibre croissant et permanent entre l'offre et la demande, un faible taux de participation des femmes dans la vie active et également un grand écart est relevé comparativement à celui des hommes, dégradation du travail permanent, amplification du travail a temps partiel et indépendent. Ces derniers deviennent une solution au chômage. Par ailleurs des caractéristiques du chômage, on est arrivé aux constats: un chômage de longue durée, un chômage des jeunes, un chômage croissant avec le niveau d'instruction et décroissant avec le niveau de formation et enfin un chômage découragé.

* أستاذ بمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.

المقدمة

إن سوق العمل هو السوق المسئول عن توزيع العمال على الوظائف والتنسيق بين قرارات التوظف ويتكون من مشترين وبائعين لخدمات العمل أي من الطلب على وعرض هذه الخدمات. المشترون هم أصحاب الأعمال والبائعون هم العمال. إن نتائج سوق العمل تكون متأثرة بدرجة أو أخرى بقوى كل من العرض والطلب كما قال الاقتصادي الفراد مارشال: "فإن كلاً من الطلب والعرض معاً يحددان النتائج الاقتصادية تماماً كما نحتاج إلى سلاحي المقص لقطع قطعة من القماش"[1].

إن التحليل الوصفي لسوق الشغل الجزائرية يفرض علينا دراسة وتحليل مكونات السوق من عرض وطلب. يتناول الطلب حجم وهيكل التوظف كما يتناول توزيع العاملين على مختلف القطاعات الاقتصادية والوظائف الاجتماعية، كذلك توزيعهم حسب النوع والعمر والشهادة (المؤهلات) والمنطقة، الخ. أما عرض العمل، فيعطينا نظرة على حجم السكان النشطين وتوزيعهم حسب النوع، الشهادة، المنطقة، كما يتطرق إلى حجم السكان العاطلين عن العمل وتوزيعهم حسب الفئات السالفة الذكر. إن عرض العمل يرتبط مباشرة بحجم وهيكل العمر للسكان.

إن البيانات التي اعتمدنا عليها هي بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وبصفة أقل المعطيات المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل لأنها لا تعكس العمالة والبطالة الحقيقيتين في سوق الشغل الجزائرية. إن الإحصائيات المتعلقة بالاستخدام والبطالة عند الديوان الوطني تتم بطريقتين[2]: عن طريق المسوح السنوية لليد العاملة والتعدادات السكانية كل عشر سنوات. والمسوح تنقسم بدورها إلى نوعين: المسوح الخاصة بالعائلات والمسوح الخاصة بالمؤسسات. إن معظم الأرقام الواردة في هذا الفصل استخرجت من مسح اليد العاملة الخاصة بالعائلات لأن طريقة التقدير تعتمد على مفاهيم وتعاريف المكتب العالمي للعمل وهذا ما يسهل عملية المقارنة بين مختلف الاقتصاديات.

(١) هيكل العمر للسكان والسكان فى سن العمل

(١-١) هيكل العمر للسكان:

نتعرف على حجم وهيكل السكان فى سن العمل من خلال توزيع السكان حسب العمر أى عن طريق الهرم العمرى للسكان. إن السكان النشطين أو القوى العاملة محتواه فى السكان الذين هم فى سن العمل وتتكون من الأفراد بأجر والأفراد الذين عملوا على الأقل ساعة واحدة خلال الفترة المرجعية (رغم تصريحهم أنهم بدون عمل) بالإضافة إلى الأفراد العاطلين عن العمل لكنهم يرغبون فى العمل بأجر فى أى وقت، كما تشمل الأفراد الذين هم الخدمة الوطنية[٣]. إن الجدول الآتى يبين لنا توزيح السكان المقيمين حسب السن والجنس (تعداد ١٩٩٨):

نظرة أولية إلى الجدول تبين لنا أن الفئات الأقل سناً هى الأكثر تكراراً، مما يدل على أن المجتمع الجزائرى مجتمع شاب. ما يؤكد ذلك أن نسبة الأفراد الأقل من ٢٥ سنة من إجمالي السكان تساوى ٥٥,٨٤% الاستنتاج الثانى المستنبط من الجدول هو تناقص معدل الولادات فى السنوات الأخيرة الماضية نظراً لتزايد تكرارات الثلاث فئات العمرية الأولى. إن معدل الولادات تقلص بالفعل، فعلى سبيل المثال كان ٢٨,٢٤% فى سنة ١٩٩٨ وانتقل إلى ٢٢,٩١% فى سنة ١٩٩٦[٥]. إن الهرم العمرى للسكان يوضح هاتين الحقيقتين بيانياً والتى تتمثل فى كبر قاعدته وصغر قمته أولاً وتزيد طول القاعدة من الفئة الأولى حتى الثالثة ثانياً.

أما الجدول رقم (٢) فيبين لنا توزيع السكان على فئات الأعمار وتطور نسبتهم من إجمالى السكان من سنة ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٩٨.

جدول رقم (١)

توزيع السكان المقيمين حسب الجنس والعمر فى سنة ١٩٩٨

الجنس / فئات العمر	ذكر	أنثى	المجموع
٠ ــ ٤	١٦٣١٦٦٦	١٥٥٣٦٣٧	٣١٨٥٣٠٣
٥–٩	١٨٣٨٨٤٠	١٧٦١٧٦٨	٣٦٠٠٦٣٨
١٠–١٤	١٩٤١٥٢٥	١٨٦٨٤١١	٣٨٠٩٩٣٧
١٥–١٩	١٧٩٧٥١٤	١٧٢٨٧٢٩	٣٥٢٦٢٤٣
٢٠–٢٤	١٤٨١٨٢٣	١٤٤٣١٦٧	٢٢٢٤٩٩٠
٢٥–٢٩	١٢٦٥٣٦٧	١٢٤٨٤٨٦	٢٥١٣٨٦٢
٣٠–٣٤	١٠٦١٧٢٠	١٠٤٦٧٨٣	٢١٠٨٥٠٤
٣٥–٣٩	٨٤١٩٨٤	٨٢٨١٠٢	١٦٧٠٠٨٧
٤٠–٤٤	٦٩٩٦٩٥	٦٩٥٨٨٥	١٣٩٥٥٨٠
٤٥–٤٩	٥٧٣١٤٦	٥٥٠٥٨٦	١١٢٣٧٣٢
٥٠–٥٤	٣٧٢٨٥٥	٣٩٤١٩٥	٧٦٧٠٥٠
٥٥–٥٩	٣٥٠٢٢١	٣٥٢٤٩٢	٧٠٢٧١٣
٦٠–٦٤	٣٠٢٣٣٠	٣٢٣٧٤٨	٦٢٦٠٧٨
٦٥–٦٩	٢٥٥٣٤٦	٢٦٢٣٧٨	٥١٧٧٢٤
٧٠–٧٤	١٦٥٠٠٨	١٦٩٧١٣	٣٣٤٧٢١
٧٥–٧٩	١٠٦٩٣٦	١٠١٢٢٣٢	٢١٩١٦٧
٨٠ & +	١٠٨٨٩٣	١٢٣٥٩٥	٢٣٢٤٨٨
[4]N.D	٦١٤٥	٧٣٨٢	١٣٥٢٧
المجموع	١٤٨٠١٠٢٤	١٤٤٧١٣١٨	٢٩٢٧٢٣٤٣

المصدر: Retrospective Statistique, 1970 – 1996, Edition 1999, ONS, p 15.

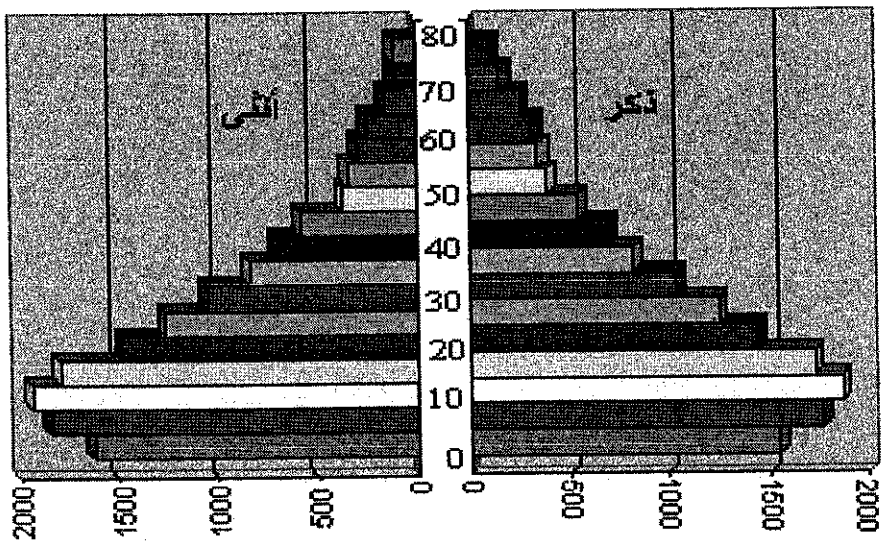

الشكل 1 : الهرم السكاني لسنة 1998 (بالآلاف)

جدول رقم (٢)

توزيع السكان على فئات الأعمار، تطورهم ونسبتهم من إجمالي السكان ٦٦-٩٨

السنة / الفئة	١٩٦٦		١٩٧٧		١٩٨٧		١٩٩٨	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
٠-١٩	٦٧٩٩٨١٦	٥٧	٩٣٥٢٩٣٢	٥٨	١٢٥٨٨٣١٧	٥٥	١٤١٢٢١٢١	٤٩,٥
٢٠-٦٠	٤٢٧٧١٤٧	٣٦	٥٧٧٥٠٤٠	٣٦	٨٩٧٦٣٧٠	٣٩	١٢٥٠٦٥١٨	٤٤
٦٠ & +	٨١٩٣٨٤	٧	٩٣٥٨٤٩	٦	١٣١٦٨٢١	٦	١٩٤٣٧٠٥	٦,٥
المجموع	١١٨٩٦٣٤٧	١٠٠	١٦٠٦٣٨٢١	١٠٠	٢٢٨٨١٥٠٨		٢٨٥٧٢٣٤٤	١٠٠

المصدر: نفس المصدر السابق، ص٥، ٧، ١٥، إلا أن مجموع الفئات ونسبتها تم حسابها بطريقة شخصية.(٦)

إذا تفحصنا الجدول أعلاه، يتبين لنا أن نسبة الشباب الأقل من عشرين سنة من إجمالي السكان كان ثابتاً تقريباً خلال العقود الثلاث الماضية، أما في التسعينات فإن هذه النسبة انخفضت إلى ٤٩,٥% وهذا راجع إلى أن سياسة تنظيم النسل في أواخر الثمانينات قد أتت أكلها في التسعينيات. كما يفسر هذا الانخفاض بانخفاض خصوبة المرأة نظراً لسهولة الحصول على وسائل تنظيم النسل واستعمالها وارتفاع الوعي الحضاري لديها من خلال تحسن مستواها التعليمي. فقد كانت الخصوبة الإجمالية ١٣٦,٤ في الألف سنة ٨٩ وتقلصت في سنة ٩٦ إلى ٦٢,٩١ في الألف[٧]. ويفسر كذلك بالتأخر في سن الزواج بالنسبة للجنسين نظراً للظروف الاجتماعية السيئة والانخفاض الكبير في المستوى المعيشي والذي أدى إلى خوف الآباء من عبء الأبناء. إن هذه الفئة ليس لها تأثير كبير على سوق الشغل لأن معظمها لم يبلغ السن القانونية للعمل وجزءاً منها مازال يزاول دراسته إلا أن فعاليتها تكون كبيرة مستقبلاً.

إن الفئة الثانية يتراوح سنها بين عشرين وستين سنة ولها تأثير مباشر على سوق الشغل ونسبة منها تشكل القوى العاملة. كانت نسبتها من إجمالي السكان تقريباً ثابتة خلال الستينات والسبعينات وزادت قليلاً خلال الثمانينات، أما في التسعينات فقد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً (من ٣٩ إلى ٤٤) وهذا ما ولد ضغطاً كبيراً من جانب عرض خدمات العمل على سوق الشغل الجزائرية. هذه الزيادة راجعة أساساً إلى معدل الولادات المرتفع خلال العقود الثلاثة الماضية ومعدلات الولادات المنخفض نسبياً خلال عقد التسعينات. فقد كان معدل الولادة ٣٠,٦٨% في سنة ١٩٨٩ وانتقل إلى ٢٢,٩١% في سنة ١٩٩٦[٨].

إن الفئة الثالثة فئة الشيوخ هي الأقل نسبة من إجمالي السكان وليس لها تأثير يذكر على سوق العمل لأن الجزء الأكبر إما في حالة التقاعد أو عدم القدرة على العمل.

بمقارنة الهرم العمرى الجزائرى للسكان مع الهرم الفرنسى (دولة متطـــورة) فى ١٩٩٨ نجد أن نسبة الشباب الأقل من ٢٠ سنة من إجمالى السكان فى فرنســـا هو ٢٥,٨% والتى تساوى فى الجزائر ٤٩,٥% توضح لنا هذه النسبة من الناحيـــة الإيجابية صغر المجتمع الجزائرى وكهولة المجتمع الفرنسى، أمـــا مـــن الناحيـــة السلبية فإن قيمتها المرتفعة تؤدى إلى عواقب وخيمة مستقبلاً على سوق التشـــغيل نظراً لتأثيرها على ضخامة حجم اليد العاملة التى تدخل أول مرة سوق العمـــل. إن نسبة فئة البالغين فى فرنسا (من ٢٠ إلى ٦٤) تساوى ٥٨,٧%[١٠] والتى تبلغ فـــى الجزائر ٤٦%. إذا قرأنا هذه الأرقام قراءة سطحية يتبين لنا أن نسبة حجم الســـكان فى سن العمل من إجمالى السكان فى فرنسا أكبر من هذه النسبة فى الجزائر وهـــذا صحيح، إلا أن القراءة الخاطئة هى أن التأثير الديموغرافى على سوق العمالى فـــى فرنسا أكبر منه فى الجزائر وهذا غير صحيح لأن معظم أفراد هذه الفئة قد دخلـــوا سوق العمالة، أى بعبارة أخرى، إن هذا الحجم تقريباً ثابت إن لم يكـــن متناقصـــاً نظراً لدخول عدد قليل للقوى العاملة لأول مرة (نسبة الأفراد الأقل من ٢٠ سنة من إجمالى السكان منخفضة جداً).

(١-٢) تطور السكان فى سن العمل:

ننهى هذا المبحث بالتطرق إلى التطور المطلق والنسبى لحجم السكان فى ســـن العمل خلال العقود الماضية من خلال الجدول الآتى:

جدول رقم (٣)

تطور حجم السكان فى سن العمل ١٩٦٦ ــ ١٩٩٨

السنوات	حجم السكان فى سن العمل	نسبة الزيادة
١٩٦٦	٥٣٧٢٨٠٣	–
١٩٦٧	٧٤٢٧٩٧٨	٣٨
١٩٨٧	١١٤٧٨٥٨٦	٥٤
١٩٩٨	١٦٠٣٢٧٦١	٤٠

المصدر: نفس المصدر السابق ص ٥، ٦، ٧، ١٥.

إن حجم السكان فى سن العمل يزداد بالنصف تقريباً كل عشر سنوات وهـــذا يولد ضغوطاً كبيرة من جانب العرض إن لم يقابله طلب مماثل. إن هـــذا التطـــور الهائل لمعدل الزيادة كاف لدفع الحكومات المتعاقبة إلى التفكير بجدية فـــى كيفيـــة تخفيف الضغط على سوق العمل إما بالتحكم فى جانب العرض أو تطويـــر جـــانب الطلب أو اتخاذ السياسات الملائمة التى تمس الجانبين معا(١١).

إن حجم السكان النشطين يرتبط طردياً بمستوى السكان فى سن العمل، ولذلـك يمكن القول إن البطالة تكون مرتفعة بقدر ارتفاع عدد الســـكان. إن هـــذه المقولـــة صحيحة إلا أنها تقدم تفسيراً سهلاً لمشكل البطالة، فإذا كان عدد السكان الذى يريـــد العمل يتزايد باستمرار بدون أن يترجم ذلك بخلق مناصب شغل جديدة فاللوم يرجـــع إلى الركود الاقتصادى وليس للأسباب الديمغرافية. إن تطور السكان النشطين عـــبر الزمن هو تطور طبيعى، إلا أن ديناميكية الاقتصاد فى الدول المتقدمة واجهت هـــذه الظاهرة بالمزيد من مناصب الشغل، فلا نستغرب إذا أن نلاحـــظ معـــدلات أقـــل للبطالة فى البلدان ذات النمو السريع للقوى العاملة كالولايات المتحدة الأمريكية.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن الطريقة المحبذة لمحاربة البطالـــة تكـــون بالتأثير على جانب الطلب قبل العرض. إن النظرية الاقتصاديـــة تبيـــن أن انتقـــال منحنى العرض إلى اليسار يؤدى إلى ارتفاع الأجور مع عمالة، لكن انتقال منحنـــى الطلب إلى اليمين يؤدى إلى ارتفاع الأجور مع عمالة أكبر.

(٢) القوى العاملة ومعدل النشاط

إن مجموع السكان (PT) يتكون من القوى العاملة (PA) مضافاً إليـــها حجـــم السكان خارج القوى العاملة (PNA) وبعبارة أخرى يشمل السكان النشطين وغـــير النشطين. إن القوى العاملة تشمل السكان فى سن العمل الذيـــن يصرحـــون أنـــهم يزاولون أو يبحثون عن نشاط مهنى لقاء أجر. إن السكان العاطلين يعتبرون مـــن السكان النشطين فى سوق العمل رغم أنهم لا يزاولون أية وظيفة ولهذا فهم نشطون لا يعملون. إذن فالسكان النشطون يشملون كل القوى العاملـــة والمســـتعدة لإنتـــاج

السلع والخدمات. السكان غير النشطين يشملون الأفراد الذين سنهم يقل عن ١٦ سنة (لا يسمح لهم القانون بالعمل)، السكان فى سن العمل الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل أو ينتظرون العودة لوظائفهم التى تم إيقافهم عنها بصفة مؤقتة، التلاميذ والطلبة بدون مهنة وظيفية، النساء في البيت والمتقاعدين والعاجزين عن العمل, إذن تتكون القوى العاملة أو السكان النشطون من الأفراد العاملين (PO) بالإضافة إلى الأفراد العاطلين (STR) عن العمل لكنهم يرغبون فى العمل، أما السكان العاملون أو القوى العاملة المستخدمة فهى التى يمارس أفرادها العمل فعلاً للحصول على الكسب الذى يكون بشكل أجر أو راتب أو ربح أو حصة فى الإنتاج. وهذا يعنى أنها تشمل الأفراد الذين يعملون لدى الغير والذين يعملون مشاركة والذين يعملون لحسابهم الخاص وهم أصحاب الحرف والمهن المستقلة. أما العاطلون فهم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه والذين يبحثون عن العمل عند الأجر السائد ولم يجدوه. مما سبق يمكن استنتاج المعادلات التالية:

$$PT = PA + PNA$$

(عدد السكان الإجمالى = عدد السكان النشطين + عدد السكان غير النشطين)

$$PA = PO + STR$$

(عدد السكان النشطين = عدد الأفراد المشتغلين + عدد الأفراد العاطلين).

لو مثلنا المجموعات السابقة فى دوائر، فإن دائرة السكان تحوى دائرة السكان فى سن العمل وهذه الأخيرة تحوى القوى العاملة التى بدورها تحوى العاطلين والمشتغلين.

شكل (٢): مخطط السكان والقوى العاملة

حسب المكتب العالمي للعمل فإن القوى العاملة تتكون من الأفراد المشتغلين بأجر بالإضافة إلى الأفراد الباحثين عن الشغل وذلك خلال فترة مرجعية[١٢].

إن الجدول رقم (٤) يبين لنا توزيع السكان وغير النشطين، الأفراد العاطلين والعاملين، السكان في سن العمل حسب النوع وتطورهم، وتطور معدل النشاط من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٩٧.

يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل ١٠٠ ساكن، إلا أنه لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأننا أدمجنا أفراداً لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل. لهذا نلجأ إلى مقياس أكثر دقة وهو معدل النشاط الصافي والذي يعبر عن حجم القوى العاملة من كل ١٠٠ فرد من السكان الذين هم في سن العمل ويعكس درجة حب العمل بين السكان وإلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود أو انتعاش. ويتوقف هذا المعدل على العوامل المؤثرة في البسط والمقام أي العوامل التي تؤثر في حجم السكان النشطين وحجم السكان في سن العمل، من بينها:

- القوانين التي تحكم سن العمل المسموح به والمدة الإجبارية للتعليم.
- القوانين التي تحكم ظروف التوقف عن العمل (سن التقاعد).
- مدى مشاركة النساء في اليد العاملة.
- الظرف الاقتصادي وما يتميز به من ركود أو انتعاش.

أما معدل الشغل فهو مقياس يبين لنا عدد المشتغلين من كل ١٠٠ فرد مقيم، ومقلوبه عبارة عن معدل الإعالة والذي يبين الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد.

إن الجدول رقم (٤) يبين أن معدل نشاط النساء ضعيف جداً مقارنة بمعدل نشاط الرجال وهذا راجع إلى النظرة التقليدية السائدة حول تقسيم العمل بين المرأة والرجل بحيث أن المرأة تعمل بالبيت والرجل خارجه. إلا أن هذا الفارق بدأ يتقلص عبر الزمن لأن المستوى التعليمي للنساء أثر على زيادة عدد الباحثين عن

جدول رقم (٤)

توزيع القوى العاملة حسب الجنس وتطورها من ١٩٧٧ ــ ١٩٩٧

السنوات / الفئات	١٩٧٧			١٩٨٧			١٩٩٧		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
العاملون (المشتغلون	٢١٩٨٧٣٨	١٨٠٧٤٧	٢٣٧٩٤٨٥	٣٧٧٢٦٤٢	٤٢٧١٨٢	٤١٩٩٨٢٤	٤٨١٩٠٠٠	٨٨٩٠٠٠	٥٧٠٨٠٠٠
العاطلون	٦٤٧٥١٧	٢١٣١٠	٦٦٨٨٢٧	١٠٧٦٠١٨	٦٥٢٦٠	١١٤١٢٧٨	١٧٦٩٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٢٠٤٩٠٠٠
حجم السكان النشطين	٢٨٤٦٢٥٥	٢٠٢٠٥٧	٣٠٤٨٣١٢	٤٨٤٨٦٦٠	٤٩٢٤٤٢	٥٣٤١١٠٢	٦٥٨٨٠٠٠	١١٦٩٠٠٠	٧٧٥٧٠٠٠
السكان غير النشطين	٤٩٢٦٨٠٥	٧٦٧٠٣٧٤	١٢٥٩٧١٧٩	٦٥٧٦٨٣٢	١٠٦٨٣٠٢٣	١٧٢٥٩٨٥٥	٨٢١٣٠٢٤	١٣٣٠٢٣١٨	٢١٥١٥٣٤٢
عدد السكان الإجمالي[١٣]	٧٧٧٣٠٦٠	٧٨٧٢٤٣١	١٥٦٤٥٤٩١	١١٤٢٥٤٩٢	١١١٧٥٤٦٦٥	٢٢٦٠٠٩٥٧	١٤٨٠١٠٢٤	١٤٤٧١٣١٨	٢٩٢٧٢٣٤٣
السكان فى سن العمل	٣٥٨٦٢٨٠	٣٨٤١٦٩٨	٧٤٢٧٩٧٨	٥٧٦٣٥٧٠	٥٧١٥٠١٦	١١٤٧٨٥٨٦	٨٤٤٤٣٣٤	٧٥٨٨٤٢٧	١٦٠٣٢٧٦١
معدل النشاط الإجمالى	٣٦,٦	٢,٦	١٩,٤٨	٤٢,٤	٤,٤	٢٣,٦	٤٤,٥٠	٨,٠٨	٢٦,٥
معدل النشاط الصافى	٧٩,٤	٥,٢٦	٤١	٨٤,١٢	٧,٥	٤٦,٥	٧٨,٠٢	١٥,٤	٤٨,٣٨
معدل الشغل	٢٨,٣	٢,٣	١٥,٢١	٣٣	٣,٨٢	١٨,٦	٣٢,٥٦	٦,١٤	١٩,٥

المصدر:

1- Activité, Emploi & Chômage au 3 eme trimestre 1997, ONS, n°263, 1998, p1, 3, 2
2- Rétrospective Statistique, 1970 – 1996, Edition 1999, ONS, p15

الشغل. ففى شهر يونيه ١٩٩٥كانت نسبة المتعلمات الباحثات عن العمل ٤٢,٤%[١٤] من إجمالى العاطلات.

إن معدلات الشغل ضعيفة جداً سواء بالنسبة للرجال أو النساء أى بالنسبة للجنسين معاً. ففى سنة ١٩٩٧ كان عدد العاملين الرجال ٣٣ من بين ١٠٠ رجل وعدد النساء العاملات ٦ من بين ١٠٠امرأة . إن ضعف معدل الشغل يعكس قوة معدل الإعالة. فعلى سبيل المثال كان كل فرد عامل فى الجزائر يعيل تقريباً ٦ أفراد فى سنة ١٩٩٦[١٥] و٥ أفراد تقريباً فى سنة ١٩٩٧. وحسب الجدول رقم (٤)، معنى ذلك أن توظيف شخص واحد هو توفير لقمة العيش لـــ ٦ أفراد. وللمقارنة نأخذ معدل النشاط فى بعض دول الاتحاد الأوروبى وأمريكا، كما فى جدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

معدل النشاط للرجال والنساء فى بعض دول الاتحاد الأوربى وأمريكا ١٩٧٤ ــ ١٩٩٤

الدولة	معدل النشاط للرجال	معدل النشاط للنساء
الولايات المتحدة الأمريكية	٨٧	٧١,٦
ألمانيا	٨٠,٨	٦١,٨
فرنسا	٧٤,٤	٦٠,١
إيطاليا	٩٠,٩	٦٢,٣

المصدر: Frederic Teulon, Travail et emploi, ellipses, Paris, 1999, p10

إن حجم الفجوة بين معدل النشاط بين الإناث والذكور كبير فى الجزائر مقارنة ببعض الدول المتقدمة (أنظر إلى الجدولين ٤، ٥) وذلك راجع لأسباب اجتماعية منها: انخفاض المستوى التعليمى للمرأة، النظرة التقليدية السائدة حول تقسيم العمل بين المرأة والرجل، الزواج المبكر وما إلى ذلك. وإذا قارنا معدل نشاط الرجال فى بلادنا مع الدول المتطورة نلاحظ انه فى هذه الأخيرة يكاد يقترب من الواحد، مما يدل على أن جميع السكان فى سن العمل يعتبرون من السكان النشطين بعكس الحالة عندنا بحيث إن هذا المعدل لا يتجاوز النصف مما يدل على أن معظم

الأفراد لا يحبون العمل (يوجد أسباب أخرى منها: التقاليد، اليأس، الظرف الاقتصادى) رغم أن الإسلام يجعل العمل فى مرتبة الفريضة. ورغم المستوى المتدنى لهذا المعدل فإنه أصبح ينمو عبر الزمن ولكن بوتيرة بطيئة. هذه الزيادة ناتجة بشكل أساسى من الزيادة فى معدل نشاط النساء، وهذا ما يدفعنا للتساؤل التالى:

هل ارتفاع نشاط النساء يرفع من معدل البطالة الكلى بصفة عامة وبطالة الرجال بصفة خاصة؟ لو أجبنا على هذا السؤال بالنظر قط إلى جانب العرض لكان بالإيجاب نظراً لزيادة اليد العاملة المعروضة ومنافسة النساء للرجال على الوظائف الموجودة. أما إذ نظرنا لجانب الطلب فإن الجواب يكون بالسلب لأن عمل المرأة يوفر مناصب شغل جديدة كالخدمات المنزلية، روضات الأطفال، المطاعم، تنشيط القطاع الصناعى وخاصة إنتاج الأدوات الكهرومنزلية، الخ. إن الدليل على ما قلناه هو وجود دول ذات معدل نشاط نسوى مرتفع ومعدل بطالة منخفض كالدول الاسكندنافيه والولايات المتحدة والمملكة المتحدة (أنظر الجدول رقم ٥ والجدول رقم ١١).

(٣) العاملون

إن حجم الطلب على العمل أكبر دائماً من حجم المناصب العامرة (عدد العاملين) لأنه يشمل المناصب المملوءة والمناصب الشاغرة. إن توزيع العاملين على قطاعات النشاط الاقتصادى أو المناطق الجغرافية أو الجنس أو العمر أو الشهادة لا يعبر فعلاً عن هيكل الطلب إلا فى حالة ضعف معدل البطالة الهيكلية والاحتكاكية، لكنه يعكس إلى حد ما هذا الهيكل، حتى تكتمل معرفة مكونات جانب الطلب، ينبغى أن نعرف خصائص المناصب الشاغرة. وللأسف فإن الديوان الوطنى للإحصائيات لا يقوم بهذه المهمة، لكن الوكالة الوطنية للتشغيل تعطى حجم الشواغر عن طريق الفرق بين مجموع عروض العمل المقدمة إلى الوكالة خلال فترة زمنية ومجموعة عروض العمل المنفذة خلال نفس الفترة (عادة ما يكون الفصل). لكن هذا الحجم لا يعكس عدد المناصب الشاغرة الفعلية نظراً لوجود عدد

لا يستهان به من المنشآت ومن أصحاب الأعمال لا تمر أصلاً من الوكالة لشغل وظائفها، بدليل إن ٦٩,٥% من الباحثين عن الشغل والذين اتخذوا إجراءات من أجل البحث على الوظيفة، مروا مباشرة من المؤسسات. أما نسبة الذين سجلوا أنفسهم فى وكالات التشغيل فبلغت ٦٣,٦% فقط فى سنة ١٩٩٧[١٦].

إن عدد السكان العاملين حسب المكتب العالمى للعمل يشمل مجموع الأفراد من الجنسين الذين صرحوا أنهم زاولوا نشاطاً اقتصادياً بالمقابل على الأقل ساعة واحدة خلال الفترة المرجعية (عادة الأسبوع الذى يسبق المسح، رغم تصريحهم أنهم عاطلون خلال فترة المسح او نساء فى البيت أو أفراد غير نشطين (الأصناف الثلاثة الأخيرة يطلق عليها السكان النشطين الهامشيين)، ويشمل كذلك أفراد الخدمة الوطنية[١٧]. أو أردنا المرور إلى حجم السكان العاملين المدنين، نطرح حجم أفراد الخدمة الوطنية من حجم الاستخدام.

(٣-١) توزيع العاملين حسب الحالة المهنية والقطاع الاقتصادى والنوع:

لمعرفة أى القطاعات الاقتصادية موفرة أكثر لمناصب الشغل، يتم توزيع العمال حسب هذه القطاعات، ويبين لنا جدول رقم (٦) توزيع السكان العاملين على القطاعات الاقتصادية التقليدية فى شهر سبتمبر ١٩٩٧ وفبراير ٢٠٠٠.

جدول رقم (٦)

توزيع العاملين حسب القطاع الاقتصادى ١٩٩٧/ ٢٠٠٠

السنوات / القطاعات	سبتمبر ١٩٩٧	%	فبراير ٢٠٠٠	%	الزيادة % ٢٠٠٠/٩٧
الزراعة	٨٨٤٠٠٠	١٥,٥	٨٩٧٩٨٤	١٥,٦٨	١,٥٨
الصناعة	٥٨٤٠٠٠	١٠,٢	٧٢٠٩٤٠	١٢,٥٩	٢٣,٤٤
البناء والأشغال العمومية	٥٨٨٠٠٠	١٠,٣	٦٦٩٨٢٦	١١,٧٠	١٣,٩١
تجارة	٨٣٨٠٠٠	١٤,٧	٧٣١٤٤٦	١٢,٧٧	١٢,٧-
خدمات سوقية	١٤٩٦٠٠٠	٢٦,٢	٩٣٢٥٦٩	١٦,٢٩	٣٧,٦-
خدمات غير سوقية	١٣١٧٠٠٠	٢٣,١	١٧٧٣١٥٦	٣٠,٩٧	٣٤,٦
المجموع	٥٧٠٨٠٠٠	١٠٠	٥٧٢٥٩٢١	١٠٠	٠,٣١

المصدر:

1- Activité, Emploi & Chômage au 3 éme trimestre 1997, ONS, n°263, 1998, p1, 3, 2.

2- Données Statistiques "Activité & Emploi et Chomage" n° 308, 1er trimestre 2000, ONS, p2.

إن الركود الاقتصادى الحاد يظهر من خلال التطور الضعيف للعمالة خلال الفترة ٩٧/٢٠٠٠ والتى ارتفعت بنسبة ٠,٣١% فقط خلال عامين ونصف. هذه الحالة تعكس التدهور الخطير فى توفير مناصب الشغل بدليل أن الازدياد الصافى فى عدد الوظائف كان معدوماً تقريباً لأن الوظائف الجديدة كانت مساوية تقريباً للوظائف المختفية. إن القطاعات الاقتصادية التى ساهمت فى توفير مناصب عمل جديدة هى على التوالى قطاع الخدمات غير السوقية، الصناعة، البناء والأشغال العمومية. أما القطاعات التى ساهمت فى تخفيض المناصب فهى على التوالى قطاع الخدمات السوقية والتجارة، لكن الزراعة حافظت على ثبات مستوى التوظيف. نفهم مما ذكر أعلاه أن قطاع الخدمات غير السوقية (الإدارة) هو الموفر الأكبر لمناصب الشغل ثم يليه قطاع الخدمات السوقية رغم تدهورها فى السنوات الأخيرة، ثم تأتى من بعده الفلاحة رغم الركود الذى عرفته مؤخراً. لنرى الآن توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية وتطور نسبتهم عبر الزمن (من جدول رقم ٧).

جدول رقم (٧)

توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية وتطور نسبتهم عبر الزمن

السنوات / الفئات	١٩٩٢	%	سبتمبر ١٩٩٧	%	فبراير ٢٠٠٠	%	الزيادة % ٢٠٠٠/٩٧
رجال الأعمال والمستقلون	٩٢٠٧٧٣	٢٠,١	١٥٩٧٠٠٠	٢٨	١٦٧٣٦٧٠	٢٩,٢	٤,٨
المأجورين الدائمون	٢٦٥٥١٣٨	٥٨	٢٦٩٣٠٠٠	٤٧,٢	٢٦٦٨٨٠٢	٤٦,٦	-٠,٨٩
المأجورون غير الدائمين + المتدربون + آخرون	٧٥٩٧٦٣	١٦,٦	١٠٧٢٠٠٠	١٨,٨	١١١٥٠٠٠	١٩,٥	٤,٠١
معاون عائلى	٢٤١٨٤٠	٥,٣	٣٤٦٠٠٠	٦,٠	٢٦٨٣٨٥	٤,٧	-٢٢,٢٣
المجموع	٤٥٧٧٥١٤	١٠٠	٥٧٠٨٠٠٠	١٠٠	٥٧٢٥٩٢١	١٠٠	٠,٣١

المصدر:

1- retrospective Statistique, 1970 – 1996, Edition 1999, ONS, p15
2- Donnees Statistiques "Activite, Emploi et Chomage" n^{0} 308, 1er trimestre 2000, ONS, p1.

إن العمل المأجور يشكل النسبة الكبرى من العمالة الكلية (أكثر من ٦٥%) وهذه سمة الاقتصاديات الحديثة. فعلى سبيل المثال يشكل العمل المأجور فى فرنسا وألمانيا ٨٨.٢% و٧٩,٢% على التوالى فى سنة ١٩٩٧. إلا أن تناقص هذه النسبة

وخاصة العمل المأجور الدائم بالنسبة للعمالة الكلية عبر الزمن يوحى أن المجتمع الجزائرى يتراجع إلى الوراء نحو الاقتصاديات القديمة والتى كانت تشكل فيها العمالة المستقلة أكبر نسبة. هذا التقهقر راجع بصفة عامة إلى الركود الاقتصادى الذى قلص من الطلب على العمالة الدائمة فى المؤسسات والإدارات على حساب العمالة غير الدائمة أو العمالة لبعض الوقت، كما ساهم فى رفع عدد المسرحين جماعياً بدليل أن نسبة المحالين على البطالة بسبب التسريح الجماعى من إجمالى العاطلين الذين سبق لهم العمل انتقل من ٨,٦% فى الثلث الأول من سنة ١٩٩٦ إلى ١٠,٦% فى الثلث الثالث من سنة ١٩٩٧[١٨].

إن العمل المستقل يأتى فى المرتبة الثانية بعد العمل المأجور حيث تفوق نسبته ٢٠% من العمالة الكلية. إن حجم العمل الحر، عكس العمل المأجور تزايد عبر الزمن واقترب من ٣٠% سنة ٢٠٠٠. هذه الزيادة تعكس صعوبة إيجاد مناصب العمل المأجور نظراً لانخفاض مستويات الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي اعتماد العاطلين على المبادرات الشخصية في إيجاد منصب الشغل. إذا ارتفاع نسبة الأعمال الحرة تدل على تدهور سوق الشغل كما أنها حل للبطالة.

إن نسبة العمل المأجور المؤقت والعمل غير الدائم يأتى فى المرتبة الثالثة، وزيادته عبر الزمن تعكس عجز الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة على توفير العمل الدائم، كما تعكس تدهور ظروف العمل، بحيث تحول سوق العمل لغير صالح العمل الدائم. إلا أن العمل المؤقت والعمل لبعض الوقت هو وسيلة لأصحاب الأعمال لجعل سوق العمل مرناً وخاصة في حالة الركود الاقتصادى، لأن هذه المرونة تساعد طالبى خدمات العمل على تقليص حجم الأخيرة في الأوقات الصعبة. إن العمل المؤقت ولبعض الوقت يعتبر حلاً لصاحب العمل وبطالة جزئية بالنسبة للعامل.

إن العمل المؤقت له عدة أشكال منها العقد لفترة محـــدودة، العمـــل بالنيابـــة، العمل الموسمى، التربص مدفوع الأجر، التكوين فى العمل، الخ. وقد اصبـــح لـــه طابع هيكلي في الاقتصاديات الحديثة وتلجأ له المؤسسات لعدة أسباب:

أ - إن التخطيط طويل المدى بالنسبة للمؤسسات لـــه مخـــاطر نظـــراً للتغـــيرات السريعة للنشاط الاقتصادي، ولهذا تلجأ إلى التخطيط قصير المـــدى الـــذى لا يتجاوز سنة. فى هذه الحالة يكون توظيف العمالة المؤقتة أقـــل خطـــراً مـــن العمالة الدائمة.

ب- تواجه المؤسسات منافسة عالمية حادة بسبب العولمة وهذا مـــا يدفعـــها إلـــى التكييف السريع للعرض حتى يوافق الطلب، وإحدى أدوات التكيف هى تغـــير حجم العمالة.

ج- تشريعات العمل غير مرنة (الإعلان المسبق فى حالة الطرد، التعويض فـــى حالة توقيف العقد، الإجراءات القضائية فى حالة المنازعات)، كل هذا يجعـــل توظيف عامل مؤقت أقل كلفة من عامل دائم.

د - يعتبر العمل المؤقت وسيلة لاختيار الأفراد الأكثر كفاءة للوظائف الدائمة.

يعتبر العمل المؤقت والعمل لبعض الوقت بطالة جزئية بالنسبة لبعض الأفراد، لكن له مزايا بالنسبة لأفراد آخرين. فهو يسهل اندماج الشباب فى الحياة المهنيـــة، كما يسهل للفرد التوفيق للقيام بعدة أعمال وخاصة للنساء بحيث يجمعن بين عمـــل البيت والعمل فى الخارج. ويكفى أنه وسيلة لتمكين الشاب من العمل.

أما نسبة مساعدى العائلات فتأتى فى المرتبة الأخيرة. إن تركز معظـــم هـــذه الفئة فى العمل الزراعى، جعل نسبتها تتقلص مع الزمن وخاصة بين ســـنتى ٩٧، ٠٠ حيث كان الانخفاض النسبى ٢٢,٢٣% وهذا يرجع لسببين: الجفاف والـــنزوح الريفى بسبب الأزمة السياسية.

من خلال ما سبق نفهم أن المؤسسات الاقتصادية وأصحاب الأعمال يتعاملون مع الأيدى العاملة وفق سوقين مختلفين، سوق داخلى وسوق خارجى. السوق الداخلى يكون العمل فيها محميا عن طريق أجور أعلى، حماية اجتماعية كافية وإمكانية الترقية، أما السوق الداخلى فيتعامل مع العمال المؤقتين والذين يكونون معرضين للبطالة في أى وقت. إن هذه التفرقة بين السوقين ازدادت حدة فى الآونة الأخيرة، وهذا شيء طبيعى نظراً للارتفاع المذهل لعدد العاطلين.

(٣-٢) توزيع العاملين حسب النوع والمنطقة والعمر والقطاع القانونى:

إن الجدول الآتى يبين هذا التوزيع:

جدول رقم (٨)

توزيع العاملين حسب النوع والمنطقة في فبراير ٢٠٠٠

البيان	السكان المشتغلون				
	الحضر	نسبة السطر	الريف	نسبة السطر	المجموع	النسبة
رجال	٢٨٥٧٠٢١	٥٦,٨٢	٢١٧١٢١٧	٤٣,١٨	٥٠٢٨٢٣٨	١٠٠
نسبة العمود	٨٤,٢٩	–	٩٢,٩٤	–	٨٧,٨٢	–
نساء	٥٣٢٦٤١	٧٦,٣٤	١٦٥٠٤٢	٢٣,٦٦	٦٩٧٦٨٣	١٠٠
نسبة العمود	١٥,٧١	–	٧,٠٦	–	١٢,١٨	–
المجموع	٣٣٨٩٦٦٢	٥٩,٢٠	٢٣٣٦٢٥٩	٤٠,٨٠	٥٧٢٥٩٢١	١٠٠
النسبة	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	١٠٠

المصدر:

Données Statistiques "Activité, emploi et chômage", n^0 308, 1er trimestre 2000, ONS, p2

إن نسبة المشتغلات من النساء من إجمالي المشتغلين ضعيفة جداً مقارنة بنسبة المشتغلين الرجال سواء في الحضر أو في الريف، إن هذا الضعف يفسر بضعف معدل مشاركة النساء. كما أن القطاع الحضري مازال مهيمناً على الريف في توفير مناصب الشغل وخاصة بالنسبة للنساء. وهذا راجع أولاً إلى أن الريفيات متمسكات بالبيت أكثر من الحضريات وثانياً هن أقل تعليماً من النساء في الحضر. إن هذه

الهيمنة لها أعراض سلبية من بينها الهجرة الريفية، سوء توزيع الدخل بين الحضر والريف، تعطيل الموارد البشرية والاقتصادية (الطاقات البشرية العاطلة والأراضى غير المستغلة).

أما نرى توزيع العاملين حسب القطاع القانونى فيتضح من جدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

توزيع العاملين حسب القطاع العام والخاص

البيان	السكان العاملون			
	١٩٨٧*		١٩٩٧	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
القطاع العام	١١٥٢٤١٦	٦٧	٢٨٩٠٠٠٠	٥٠,٦
القطاع الخاص	٥٥٦١٢٤	٣٣	٢٨١٨٠٠٠	٤٩,٤
المجموع	١٧١٨٥٤٠	١٠٠	٥٧٠٨٠٠٠	١٠٠

المصدر:

Activité, Emploi & Chômage au 3 eme trimestre 1997, ONS, n°263, 1998, p1, 3, 2.

* تناولنا هنا حجم العمالة فى المؤسسات الإنتاجية فقط وهو مأخوذ من كتاب:

Arezki Ighemat, Le marché du travail en Algérie, serie n° 001, CERPEQ, Alger, p11.

إن حجم الطلب على العمل يتوزع مناصفة بين القطاع العام والقطاع الخاص فى السنوات الأخيرة. إلا أن هذا لا يعبر فعلاً على أن التحول إلى اقتصاد السوق قد تم بالفعل بدليل أن القطاع العام مازال مهيمناً على سوق الشغل من ناحية الطلب بالرغم من التحسن الكبير فى القطاع الخاص. لا ننسى كذلك أن القطاع الخاص الأجنبى أصبح يتنافس مع القطاع الوطنى فى توظيف الأيدى العاملة، وجدول رقم (١٠) يبين مساهمة القطاع الأجنبى فى الطلب على خدمات العمل رغم المستوى الضعيف الحالى.

جدول رقم (١٠)
توزيع عروض العمل المسجلة فى الوكالة الوطنية للتشغيل حسب القطاع خلال الفصل الثالث ١٩٩٩

	القطاع العام	القطاع الخاص الوطنى	القطاع الخاص الأجنبى	المجموع
التكرار	٥١٤٤	١٣٥٢	١٦٢	٦٦٥٨
النسبة	٧٧,٣	٢٠,٣	٢,٤	١٠٠

المصدر: نشرة فصلية للإحصائيات، الفصل الثالث ١٩٩٩، الوكالة الوطنية للتشغيل، ص٩.

إن المستوى الضعيف للقطاع الأجنبى راجع بالدرجة الأولى للأزمة السياسية التى تعيشها البلاد وبدرجة أقل إلى التشريعات الجامدة الخاصة بالاستثمار.

(٤) العاطلون

(٤-١) تعريف البطالة

تعرف البطالة بأنها الفرق بين حجم العمل المعروض عند المستويات السائدة للأجور وفى ظل ظروف معينة للعمل، وحجم العمل المستخدم عند هذه المستويات، وذلك خلال فترة زمنية معينة. إن الذين لا يعملون بأجر لكنهم يرغبون فى العمل هم المتعطلين (STR)، هؤلاء تعطلوا إجبارياً وليس اختياراً. وينقسم هؤلاء إلى أفراد سبق لهم العمل وتعطلوا لسبب من الأسباب (STR2) وأفراد دخلوا أول مرة سوق العمل (STR1) أى:

$$STR = STR_1 + STR_2$$

إن عدد السكان العاطلين حسب مفهوم المكتب العالمى للعمل يشمل مجموع الأفراد القادرين على العمل والذين هم فى سن العمل وقد صرحوا خلال المقابلة[١٩]:

- أنهم بدون عمل بمعنى أنهم لم يزاولوا أى نشاط اقتصادى خلال الفترة المرجعية (كل الأفراد الذين عملوا على الأقل ساعة واحدة خلال الأسبوع الذى سبق التحقيق لا يعتبرون من العاطلين).

- إنهم مستعدون للعمل خلال فترة لا تتجاوز ١٥ يوماً (فى حالة المرض يمـــدد الأجل إلى شهر).
- إنهم يبحثون عن العمل بشكل جدى (اتخذوا الإجـــراءات الفعليـــة). إن شـــرط البحث الجدى عن العمل لا يأخذ بعين الاعتبار فى تعريـــف المكتـــب الدولـــى للعمل فى حالة الدول التى يكون فيها معدل تغطية المصالح العمومية للشـــغل ضعيفاً.(٢٠)
- أنهم بدون عمل ومستعدون له وقد وجدوا عملاً سيشغلونه لاحقاً.

إن حالة التعطل لها عدة أسباب من بينها فقدان العمل أو ترك العمل أو العـودة للقوى العاملة (الأفراد الذين سبق لهم المشاركة فى القوى العاملـــة ويعـــودون الآن بعد فترة من عدم المشاركة) أو دخول القوى العاملة لأول مرة.

ويعرف معدل البطالة (TC) كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلـــى للعمال المشاركين فى القوى العاملة أى: $TC = \frac{STR}{PA}$ إذا كان هذا المعدل صغيراً، فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل وإذا كان كبيراً معنـــاه أن سوق العمل فى حالة اللاتوازن وعدم الاستقرار وأن مناصب العمل الشاغرة تمـــلأ بسهولة. هذا المعدل يعكس نسبة المجموعة التي تكون في وقت معين راغبة فـــى العمل لكنها لا تجد الفرصة. لكنها بالضرورة لا تعطى أى فكـــرة عـــن الضيـــق الاقتصادى الذى يعانيه أفراد هذه المجموعة وذلك لعدة أسباب(٢١):

- هذا المعدل لا يأخذ بعين الاعتبار الذين لا يبحثون عن عمل أو الذين توقفـــوا عن البحث بعد أن يئسوا من الحصول على وظيفة فـــهؤلاء الأفـــراد ليســـوا مضمنين فى عدد العاطلين.
- إحصاءات البطالة لا تفيدنا عن مستويات كســـب العمـــل الخـــاص بـــالأفراد العاملين، وعما إذا كانت هذه المستويات تزيد على حد الفقر.

- ينتمي العديد من العمال العاطلين إلى أسر بها أكثر من عامل يحقق دخلاً، فكثيراً منهم من الشباب وهم عادة ليسوا بالعائل الأول للأسرة.
- الكثير من العمال العاطلين يحصلون على دعم للدخل خلال فترة تعطلهم من العمل، سواء تعويضات حكومية للبطالة أو مدفوعات داعمة من هيئات خاصة.
- بيانات معدل البطالة تقدم لنا معلومات عن النسبة العاطلة من القوى العاملة ولا تعطينا أى فكرة عن النسبة العاملة من السكان، إنما معدل العمالة أو معدل الشغل هو الذى يعطينا فكرة عن هذه النسبة.

(٤-٢) تطور العاطلين ومعدل البطالة:

جدول رقم (١١)

تطور عدد السكان النشطين والعاطلين ومعدل البطالة (١٩٩٧ - ٢٠٠٠)

الفئات / السنوات	PA	U (STR)	E	TC
١٩٩٧	٧٧٥٧	٢٠٤٩	٥٧٠٨	٢٦,٤١
٢٠٠٠	٨١٥٤	٢٤٢٨	٥٧٢٦	٢٩,٧٧

المصدر:

1- Activité, Emploi & Chômage Au 3 er trimestre 2000, ONS, N°308, Novembre 2000, p1.
2- Activité, Emploi & Chômage au 3 eme trimestre 1997, ONS, n°263, 1998, p1.

إن الزيادة فى عدد الباحثين عن الشغل بين شهر سبتمبر 1997 وفبراير ٢٠٠٠ كانت ٣٩٧ ألف، أى بزيادة متوسطة سنوية قدرها ١٥٨.٨ ألف، أما الزيادة المتوسطة فى عدد مناصب الشغل الموفرة فى نفس الفترة فكانت ٧٢٠٠ بالمتوسط سنوياً. هذا ما يفسر العجز الكبير فى استخدام الموارد البشرية العاطلة والذى جعل عدد العاطلين عن العمل ينتقل من ٢٠٤٩ ألف إلى ٢٤٢٨ ألف أى بزيادة قدرها ٣٧٩ ألف معنى ذلك أن ١٥١ ألف فرد جديد يدخلون إلى عالم

البطالة في المتوسط سنوياً. لو استمر التطور بهذه الوتيرة فإن مليون متعطل جديد يضاف إلى حجم البطالة كل ٦ سنوات. فلا نستغرب إذا ضخامة معدل البطالة والذى وصل إلى ٢٩,٧٧ سنة ٢٠٠٠، وهذا يعنى وجود عاطل من كل ثلاثة أفواد من القوى العاملة. لو قارنا هذا الرقم مع معدل البطالة فى بعض دول الاتحاد الأوربى وأمريكا التى تفوقنا فى عدد السكان وفى معدل نشاط النساء والرجال (أنظر جدول رقم ١٢) لأدركنا أننا تجاوزنا معدل البطالة الطبيعى الذى تكلم عليه الاقتصادى فريدمان بكثير. هذه نتيجة طبيعية للمقولة التى تقول إن ١٤ مليون جزائرى يعيشون تحت حد الفقر. إن مشكلة البطالة فى الجزائر ليست مشكلة اقتصادية فحسب، بل تجاوزت ذلك وأصبحت مشكلة اجتماعية وسياسية.

جدول رقم (١٢)

معدل البطالة في بعض دول الاتحاد الأوروبى وأمريكا ١٩٩٥-١٩٩٧

الدولة	معدل البطالة
الولايات المتحدة الأمريكية	٥,٢
ألمانيا	١٠,٤
فرنسا	١٢,١
إيطاليا	١٢
اليابان	٣,٢

المصدر: Frederic Teulon, Travail et emploi, ellipses, Paris, 1999, p20.

(٤-٣) خصائص البطالة: للبطالة فى الجزائر خصائص عديدة من بينها:

أولاً: إنها بطالة حضر وبطالة رجال:

هاتان الخاصيتان تبرزان من خلال جدول رقم (١٣):

إن نسبة العاطلات من إجمالى الباحثين عن الشغل أقل بكثير من نسبة العاطلين وهذا ليس راجعاً إلى أن معدل بطالة النساء أقل من معدل بطالة الرجال

جدول رقم (١٣)

توزيع العاطلين حسب النوع والمنطقة فى فبراير ٢٠٠٠

البيان	السكان العاطلين					
	الحضر	نسبة السطر	الريف	نسبة السطر	المجموع	النسبة
رجال	١٢٥٠٧٢٧	٥٨,٦٤	٨٨١٩٩٥	٤١,٣٦	٢١٣٢٧٢٢	١٠٠
نسبة العمود	٨٤,١١	–	٩٣,٧٦	–	٨٧,٨٥	
نساء	٢٣٦٢٦١	٨٠,٠٨	٥٨٧٤٣	١٩,٩٢	٢٩٥٠٠٤	١٠٠
نسبة العمود	١٥,٨٩	–	٦,٢٤	–	١٢,١٥	–
المجموع	١٤٨٦٩٨٨	٦١,٢٥	٩٤٠٧٣٨	٣٨,٧٥	٢٤٢٧٧٢٦	١٠٠
النسبة	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	١٠٠

المصدر:

Données Statistiques "Activité, emploi et chômage", n^0 308, 1er trimestre 2000, ONS, p2

بدليل أن معدل البطالة للنساء فى سنة ٩٥ كان ٣٨,٤ بينما المعدل العام كان ٢٨,١.[٢٢] إذن قلة هذه النسبة راجعة إلى أن نسبة الباحثات عن الشغل ضعيفة بالنسبة للرجال نظراً لمعدل نشاط النساء المتدنى.

إن البطالة فى المدن أكثر حدة من البطالة فى الريف وخاصة بالنسبة للنساء وهذا راجع إلى تركز الباحثين عن الشغل فى المدن والذى يرجع بدوره إلى عدة أسباب:

- ارتفاع المستوى التعليمى لسكان الحضر.
- الهجرة الريفية.
- سهولة الاشتغال فى الريف وذلك بالدخول فى فئة مساعدى العائلات، ويتم ذلك عن طريق تعاون العائلة فى خدمة الأرض رغم وجود أفراد من بينها لا يتقاضون أجراً.

ثانياً: إنها بطالة الشباب:

إن الفئة الأكثر تعرضاً للبطالة هى فئة الشباب الأقل من ثلاثين سنة. والجدول والبيان التالى يعطى معدل البطالة لمختلف الفئات العمرية بحيث إن الفئات الثلاث الأولى تتصدر الطليعة وهى: فئة ١٥-١٩، ٢٠-٢٤، ٢٥-٢٩، والتى معدلات بطالتها على التوالى ٦٢,٨٧، ٤٩,١١، ٣٧,٥٧، تفوق بكثير المعدل الإجمالى الذى يساوى ٢٩,٧٧ فى سنة ٢٠٠٠. إن بطالة الشباب ساهمت بشكل كبير فى تضخيم معدل البطالة العام. كما أن نسبة العاطلين الأقل من ٣٠ سنة من إجمالي العاطلين تساوى ٧٥% تقريباً. هذا المعدل المرتفع يرجع لعدة أسباب منها:

- إن حجم الفئة العمرية الأقل سناً تكون على العموم أكبر من الفئة الأكبر سناً وهذا الفرق راجع إلى الوفيات (بشرط أن يكون معدل الولادة ثابتاً أو متزايداً، أما إذا كان متناقصاً فإن هذا السبب باطل). والهجرة إن كانت الظروف تسمح بذلك.
- معظم أفراد هذه الفئات دخلوا أول مرة سوق الشغل وخاصة الفئة الأولى وبالتالى يصعب عليهم إيجاد وظيفة نتيجة الخبرة الناقصة، كما أن أصحاب الأعمال يفضلون ذوى الخبرة.
- إن طول فترة البحث عن العمل لها أثر مباشر فى إيجاد العمل، فكلما كانت الفئات أقل سناً كلما كانت فترة البحث قصيرة، وكلما كان معدل البطالة كبيراً.
- الخروج المبكر من التعليم غالباً ما يؤدى بانتقال الأفراد من السكان غير النشطين إلى السكان النشطين. إذ كلما طالت مدة الدراسة كلما قل معدل البطالة للشباب لأن التلاميذ والطلبة والمتدربين يعتبرون خارج القوى العاملة.

جدول رقم (١٤)

توزيع معدل البطالة حسب السن سنة ٢٠٠٠

فئات السن	معدل البطالة	النسبة	المتجمع الصاعد
١٩-١٥	٦٢,٨٧	٢٢,٠٢	٢٢,٠٢
٢٤-٢٠	٤٩,١١	٣٠,٤٨	٥٢,٥٠
٢٩-٢٥	٣٧,٥٧	٢٢,٢٢	٧٤,٧٢
٣٤-٣٠	٢٣,٣٣	١٠,٩٤	٨٥,٦٦
٣٩-٣٥	١٥,٠٤	٥,٤١	٩١,٠٧
٤٤-٤٠	١٠,١٨	٣,٠٩	٩٤,١٦
٤٩-٤٥	١٠,٠٧	٢,٦٨	٩٦,٨٤
٥٤-٥٠	١٠,٢٧	١,٥٣	٩٨,٣٧
٥٩-٥٥	١٢,٣٢	١,٦٣	١٠٠
المجموع	٢٩,٧٧	١٠٠	-

المصدر:

Données Statistiques "Activité, emploi et chômage", n^0 308, 1er trimestre 2000, ONS, p2

الشكل رقم (٣)

أ) توزيع هيكل البطالة حسب فئة السن ب) توزيع معدل البطالة حسب فئة السن

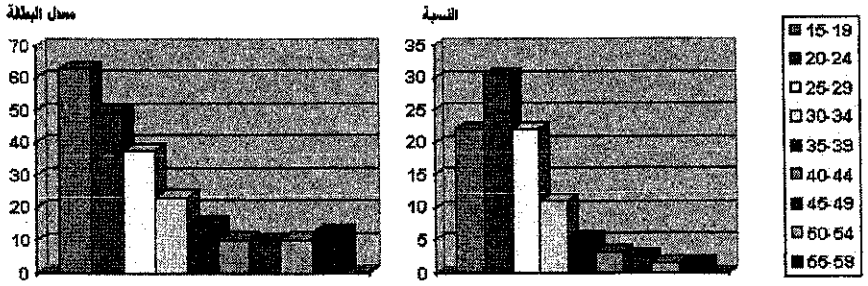

ثالثاً: إنها بطالة طويلة الأجل:

بما أن معدل البطالة أصبح يتزايد من سنة إلى أخرى معناه أن عدد الباحثين عن الشغل أصبح فى تزايد والذى يؤثر فى طول فترة البحث عن العمل. إن الجدول الاتى يبين أن نسبة الباحثين عن الشغل بصفة خاصة الذين تجاوزوا السنتين وهم فى حالة تعطل يتجاوز ٤٠% وهذا دليل أنهم يعانون من التعطل ومن طول فترته فى نفس الوقت. أما الذين يعانون من التعطل فقط فهم ٢٠% (طول فترة التعطل أقل من ٦ أشهر). كما أن الفترة تطول أكثر بالنسبة للرجال وهذا راجع إلى الزواج والخروج المبكر للنساء من سوق العمل أو القبول بأى الأعمال من طرفهن مهما كان أجرها زهيداً.

جدول رقم (١٥)

توزيع العاطلين حسب الفترة الزمنية للتعطل والنوع سنة ١٩٩٥

طول فترة التعطل	رجال	نساء	المجموع
أقل من ٦ أشهر	٢٢,٩	١٩	٢٢,٠
٦ حتى ١٢ شهراً	١٨,٩	٢٣,٥	٢٠,٠
١٣ حتى ٢٤ شهراً	١٧,٢	٢١,٧	١٨,٢
٢٥ حتى ٢٨ شهراً	٢١,٩	٢٠,٨	٢١,٦
أكثر من ٤٨ شهراً	١٩,٢	١٥,٠	١٨,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Source: L'emploi et le chômage en Algérie, Enquete sur la mesure des niveaux de vie (LSMS) 1995, ONS, 1996, p4

رابعاً: إنها بطالة محبطة:

والدليل على ذلك أن ٢٠,٤% من العاطلين لم يتخذوا إجراءات جدية فى البحث عن العمل، ناهيك عن الذين خرجوا من سوق العمل ليأسهم من وجود وظيفة وبالتالى فإن معدلات البطالة ليست حقيقية لأنها لم تأخذ فى الحسبان البطالة المحبطة. حتى أولئك الذين بحثوا بجدية عن الشغل لم يسلكوا جميع الطرق

المعروفة فى إيجاد منصب الشغل من تسجيل فى الوكالـــة الوطنيـــة للتشـــغيل أو البلديات (٦٣,٦% فقط سجلوا أنفسهم سنة ١٩٩٦)، أو من اتصـــال بالمؤسســات (٦٩,٥%)، أو باستعمال العلاقات الشخصية ٣٨,٩%) ويبين الجدولان الآتيان مـــا سبق ذكره.

جدول رقم (١٦)

توزيع العاطلين حسب اتخاذ الإجراءات أم لا في البحث عن الوظيفة سنة ١٩٩٧

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	١٦٣١٠٠	٧٩,٦
لا	٤١٨٠٠٠	٢٠,٤
المجموع	٢٠٤٩٠٠٠	١٠٠

Activité, Emploi & Chômage au 3 eme trimestre 1997, ONS, n°263, 1998, P3

جدول رقم (١٧)

توزيع العاطلين حسب الطريقة لاتخاذ الإجراءات فى البحث عن الوظيفة سنة ٩٧

طريقة البحث عن عمل	التكرار	النسبة
التسجيل فى الوكالة أو البلدية	١٠٣٨٠٠٠	٦٣,٦
الاتصال بالمؤسسات	١١٣٤٠٠٠	٦٩,٥
استعمال العلاقات الشخصية	٩٣٥٠٠٠	٣٨,٩
إجراءات أخرى	٥٣٩٠٠٠	٣٣,٠
المجموع	١٦٣١٠٠٠	–

Activité, Emploi & Chômage au 3 eme trimestre 1997, ONS, n°263, 1998, p4

خامساً: إنها بطالة المتعلمين:

بحيث تجاوزت نسبة العاطلين الذين لهم مستوى الثانوى فما فوق ٣٦% سنة ١٩٩٥، أما نسبة العاطلين الذين ليس لديهم أى مستوى فكانت ٧,٣%، والجدول الآتى يوضح هذه الحالة:

جدول رقم (١٨)

هيكل العاطلين حسب المستوى التعليمى سنة ١٩٩٥

المستوى	الإبتدائى	المتوسط	الثانوى	التكوين المهنى	العالى	بدون تكوين	بدون تصريح	المجموع
النسبة	٢٥,٨	٢٩,٩	٢٠,٣	١١,٣	٤.٤	٧,٣	٠,٦	١٠٠

المصدر:

L'emploi et le chômage en Algérie, Enqûete sur la mesure des niveaux de vie (LSMS) 1995, ONS, 1996, p4

لو قرأنا الجدول قراءة ظاهرية لبدا لنا أن المستوى التعليمى أصبح سبباً فى البطالة بدليل أن معدل البطالة يرتفع مع هذا المستوى، بحيث كانت نسبة البطالة ٢٥,٨% للمستوى الابتدائى ثم ارتفعت إلى ٢٩,٩% للمتوسط ووصلت إلى ٣١,٦% للثانوى (قد أضفنا التكوين المهنى إلى الثانوى لأنّ معظم أفراد التكوين المهنى قد تخرجوا من الثانوى). لكن الحقيقة هى وجود عوامل أخرى غير صريحة تخفى وراءها هذه النتيجة الظاهرية منها: عدم توافق مؤهلات المتخرجين مع المناصب الشاغرة، طول مدة البحث عن العمل للفئات المتعلمة يتزايد مع مستواها التعليمى بسبب عدم قبولها كل الأعمال المعروضة، إن التعليم العام يعتبر تدريباً عمومياً ومناصب الشغل ذات التاهيل تتطلب على العموم تدريباً خصوصياً. إن الاستثناء الوحيد هو نسبة البطالة للمستوى العالى (٤,٤%)، ليس معنى هذا أن أصحاب الشهادات العليا هم أكثر حظاً من غيرهم فى إيجاد منصب شغل وإنما يرجع ذلك إلى عددهم القليل مقارنة بالمستويات الأخرى. إن سوق العمل لأصحاب الشهادات العليا قد تدهور بشكل فظيع نظرا لارتفاع نسبة العاطلين منهم عبر الزمن. إن معالجة

الاختلال الموجود في سوق المتعلمين يفرض على أصحاب القرار إعادة النظر في السياسة التعليمية سواء كان التعليم الأساسي أو التعليم الثانوي، أو لا بدراسة مواصفات المناصب الشاغرة والمخططة وتوجيه التعليم لهذه الاختصاصات وثانياً باتباع التدريب العمومي بالتدريب التخصصي. بهذه الطريقة يكون العائد على الاستثمار في رأس المال البشري من التعليم مجدياً.

ما يؤكد هذه النتيجة الظاهرية هو توزيع طلبات العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل حسب مستوى التعليم خلال الفصل الثالث ١٩٩٩ والمبينة في الجدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٩)

توزيع طلبات العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل حسب مستوى التعليم خلال الفصل الثالث ١٩٩٩

المستوى	بدون مستوى	الإبتدائي والمتوسط	الثانوي	بكالوريا + سنتان	العالي	المجموع
التكرار	٥٧٥٩	١٢٢٠٣	٥٩٢٤	٥١٨	١٧٢٨	٢٦١٢٩
النسبة	٢٢,٠٤	٤٦,٧	٢٢,٦٨	١,٩٨	٦,٦١	١٠٠

المصدر: نشرة فصلية للإحصائيات، الفصل الثالث ١٩٩٩، الوكالة الوطنية للتشغيل، ص٩.

إن نسبة البطالة للأفراد الذين ليس لهم مستوى تعليمي أقل من نسبة الذين لهم مستوى إبتدائي أو متوسط أو ثانوي.

سادساً: إنها بطالة الأفراد بدون تكوين:

هذا الاستنتاج مأخوذ من توزيع طلبات العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل حسب مستوى التكوين، وجدول رقم (٢٠) يوضح هذه الحقيقة.

جدول رقم (٢٠)

توزيع طلبات العمل المسجلة فى الوكالة الوطنية للتشغيل

حسب مستوى التكوين خلال الفصل الثالث ١٩٩٩

مستوى التكوين	بدون تكوين	مساعدون عاليون	أعوان التحكم	تقنيون	تقنيون سامون	إطارات	المجموع
التكرار	١١١٤٥	١٦٤٠	١٠١٦٨	١١١٠	٩٧٥	١٠٩١	٢٦١٢٩
النسبة	٤٢,٦٥	٦,٢٧	٣٨,٩١	٤,٢٥	٣,٧٣	٤,١٨	١٠٠

المصدر: نشرة فصلية للإحصائيات، الفصل الثالث ١٩٩٩، الوكالة الوطنية للتشغيل، ص٩.

من الجدول أعلاه ندرك أن الأفراد الأقل حظاً فى إيجاد منصب عمل هم الأفراد الأقل تكويناً. إذا التكوين يقلل من احتمال الاستمرار فى البطالة عكس التعليم العام. السياسات الرشيدة هى السياسات التى تخفف من اللاتوازن فى سوق العمل إلى أدنى درجة ولا يتأتى ذلك إلا بالتعويض النسبى للسياسة التعليمية بالسياسة التكوينية بدون تحمل نفقات إضافية بسبب تحويلها من قطاع التعليم العام إلى القطاع التكوينى.

إن التكوين لا يعتبر حلاً جذرياً إن لم يوجه الوجهة الصحيحة وذلك عن طريق تحليل ودراسة طبيعة المناصب الشاغرة بدليل أن نسبة كبيرة من الذين تلقوا تكويناً لم يجدوا عملاً (أكثر من ٥٠%) رغم وجود وظائف شاغرة. إن مجموع عروض العمل المقدمة إلى الوكالة الوطنية للتشغيل خلال الفصل الثالث ١٩٩٩ كان ٦٦٥٨ ومجموع عروض العمل المنفذة خلال نفس الفصل كان ٥٦٩١، معنى ذلك أن عدد المناصب الشاغرة يساوى ٩٥١. مما سبق نفهم أن مؤهلات طالبى العمل لا تتوافق مع خصائص هذه المناصب. وأنه لو كان التكوين مدروساً ومخططاً لاستطاعت المصالح المختصة تخفيض البطالة التى تسمى فى أدبيات الاقتصاد بالبطالة الهيكلية بقدر نسبة هذه المناصب إلى إجمالى الباحثين عن الشغل والمسجلين فى الوكالة أى $\frac{٩٥١}{٢٦١٢٩}$ = ٣,٩% وهذا معدل لا يستهان به.

(٤-٤) أسباب البطالة

توجد عدة أسباب للبطالة، أسباب خاصة بالأفراد الذين سبق لهم العمل وتعطلوا وأسباب خاصة بالأفراد الذين دخلوا أول مرة سوق العمل. إن سبب تعطل الذين

دخلوا أول مرة سوق العمل هو انتقالهم من خارج سوق العمل إلى داخلها وعدم تمكنهم من إيجاد منصب شغل بعد البحث عليه ويرجع السبب الرئيسى إلى الركود الاقتصادى (قلة الاستثمارات وعدم استيعابها لليد العاملة الفائضة) ولذلك يعتبر هذا التعطل تعطلاً إجبارياً. أما بالنسبة للذين عملوا فهناك عدة أسباب أهمها: انتهاء العقد، الطرد الفردى والجماعى، انتهاء نشاط المؤسسة، انتهاء الورشة (Fi n de chantier)، والتى تؤدى كلها إلى تعطل إجبارى، أما الاستقالة فهى سبب من أسباب التعطل الاختيارى إن لم تكن تحت الضغوط. والجدول الاتى يبين لنا توزيع العاطلين الذين سبق لهم العمل حسب أسباب التوقف عن النشاط:

جدول رقم (٢١)

توزيع العاطلين الذين سبق لهم العمل حسب أسباب التوقف عن النشاط سنة ٩٥-٩٧

أسباب التوقف	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
انتهاء الورشة	٢٠,٥	٢٠,٧	١٤,٨
انتهاء العقد	١٩,٩	٢٤,٩	٢٣,٣
الطرد الفردى	١٣,١	١٤,٤	١٤,٢
الطرد الجماعى	٥,٨	٨,٦	١٠,٩
انتهاء نشاط المؤسسة	٢١,٥	١٦,٥	٢١,٣
الاستقالة	١٩,٢	١٤,٩	١٥,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:

1-Activité, Emploi & Chômage au 3 éme trimestre 1997, ONS, n°263, 1998, P4.
2-L'emploi et le chômage en Algérie, Enquete sur la mesure des niveaux de vie (LSMS) 1995, ONS, 1996, p4.

السبب الجوهرى فى تعطل الباحثين عن الشغل والذين سبق لهم العمل هو التسريح الجماعى للعمال إما بتقليص مناصب الشغل والطرد الجماعى أو بإنهاء المؤسسة وتصفيتها وهذا يدخل فى التعديل الهيكلى للاقتصاد. انتقلت نسبة المطرودين من ٢٧,٣% سنة ١٩٩٥ إلى ٣٢,٢% سنة ١٩٩٧. أما السبب الثانى فهو انتهاء

العقد، مما يوحي لنا أن العمل المؤقت ليس حلاً لمشكل البطالة، بالرغم من ذلك فإن أصحاب الأعمال أصبحوا يلجأون إليه أكثر فأكثر وهذا ما ما يظهره الجدول من خلال تطور نسبة المطرودين بسبب انتهاء العقد من ١٩,٩% سنة ١٩٩٥ إلى ٢٣,٣ سنة ١٩٩٧.

إن نسبة البطالة الاختيارية بالنسبة للأفراد الذين سبق لهم العمل لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً للبطالة الإجبارية التى كانت مساوية إلى ٨٤,٥% سنة ١٩٩٧. إن نسبة التعطل الإجبارى بدأت تتناقص عبر الزمن لأن تدهور سوق العمل أدى بالأفراد إلى المحافظة على أعمالهم مهما كلفهم ذلك لأن الاستقالة تؤدى إلى البطالة الدائمة والمستمرة بعدما كانت وسيلة للانتقال إلى الوظائف ذات الأجور الأعلى والظروف الأحسن.

(٤-٥) أثر النوع والعمر فى معدل البطالة الكلى:

لمعرفة أى الفئات العمرية والجنسية أكثر تأثيراً فى معدل البطالة الإجمالى أى معرفة التأثيرات الديموجرافية فى حجم البطالة نلجأ إلى مقياس أكثر دقة لمعدل البطالة، والذى صيغته الرياضية على الشكل التالى:

$$TC = \sum_{i=1}^{n} \alpha i TC_i \quad ^{*}$$

TC= معدل البطالة الإجمالى.

αi = وزن المجموعة i .

TCi= معدل البطالة للمجموعة i.

n = عدد الفئات.

(*) يمكن البرهان على القانون أعلاه بطريقة بسيطة، فلو فرضنا أن الفئات محل الدراسة هى فئات السن، نحصل على العلاقة أعلاه كالآتى:

$$TC = \frac{U}{PA} = \frac{\sum_{i=1}^{n} Ui}{PA} = \sum_{i=1}^{n} \frac{Ui.PA_i}{PA.PA_i} = \sum_{i=1}^{n} (\frac{PA_i}{PA})(\frac{Ui}{PA_i}) = \sum_{i=1}^{n} \alpha i TC_i$$

Ui : عدد السكان العاطلين للفئة i .

PAi= عدد السكان النشطين للفئة i.

من القانون ندرك أن معدل البطالة الكلى يتوقف على عنصرين، الثقل أو الوزن ومعدل البطالة الفئوى. كلما كان حجم الفئة كبيراً، كلما وجدت الفئة صعوبة أكبر فى إيجاد منصب وعمل كلما ساهمت فى تضخيم معدل البطالة بقدر أكبر. من الجدول رقم (١٣) والجدول رقم (١٤)، يمكن حساب معدل البطالة الإجمالى على النحو التالى.

جدول (٢٢)

توزيع السكان النشطين حسب السن سنة ٢٠٠٠

i	فئات السن	حجم السكان النشطين	النسبة (αi)
١	أقل من ١٥	٢١٧٩٢	٠,٢٧
٢	١٥-١٩	٨٥٠٤٥٧	١٠,٤٣
٣	٢٠-٢٤	١٥٠٦٥٢٨	١٨,٤٨
٤	٢٥-٢٩	١٤٣٥٦٦٨	١٧,٦١
٥	٣٠-٣٤	١١٣٨٧٠٥	١٣,٩٧
٦	٣٥-٣٩	٨٧٣٢٠٧	١٠,٧١
٧	٤٠-٤٤	٧٣٧٩٤٥	٩,٠٥
٨	٤٥-٤٩	٦٤٦٤٣٢	٧,٩٣
٩	٥٠-٥٤	٣٦١٠٢٩	٤,٤٣
١٠	٥٥-٥٩	٣٢١٣٣٩	٣,٩٤
١١	أكثر من ٦٠	٢٦٠٥٤٢	٣,١٩
	المجموع	٨١٥٣٦٤٦	١٠٠

المصدر:

Données Statistiques "Activité, emploi et chômage", n^0 308, 1er trimestre 2000, ONS, p2

قبل الدخول فى تفصيل القانون أعلاه نتوقف عند هذه الملاحظة من الجدول رقم (٢٢) والتى تتمثل فى أن نسبة لا بأس بها من الأطفال ٠,٢٧% تشارك القوى العاملة فى العمل والبحث عنه رغم أن القانون لا يسمح بذلك. وهذا دليل على أن معظم الدول لا تأخذ توصيات الأمم المتحدة مأخذ الجد ولا تعطى الأطفال حقوقهم ومنه

الحق فى التعلم والتكوين. من الجدولين ١٣، ٢١ (مع إهمال الفئة الأولى والأخيرة لأن الأولى لا يسمح لها القانون بالعمل أما الأخيرة فمعظم أفرادها استفادوا من التقاعد) نحصل على الجدول الآتى:

جدول رقم (٢٣)

توزيع نقاط البطالة على فئات السن المختلفة فى فبراير ٢٠٠٠

فئات السن	%Tci	% αi	$(10^4)\ \alpha_i . Tci$
١٩-١٥	٦٢,٨٧	١٠,٤٣	٦٥٥,٧٣٤١
٢٤-٢٠	٤٩,١١	١٨,٤٨	٩٠٧,٥٥٢٨
٢٩-٢٥	٣٧,٥٧	١٧,٦١	٦٦١,٦٠٧٧
٣٤-٣٠	٢٣,٣٣	١٣,٩٧	٣٢٥,٩٢٠١
٣٩-٣٥	١٥,٠٤	١٠,٧١	١٦١,٠٧٨٤
٤٤-٤٠	١٠,١٨	٩,٠٥	٩٢,١٢٩
٤٩-٤٥	١٠,٠٧	٧,٩٣	٧٩,٨٥٥١
٥٤-٥٠	١٠,٢٧	٤,٤٣	٤٥,٤٩٦١
٥٩-٥٥	١٢,٣٢	٣,٩٤	٤٨,٥٤٠٨
المجموع	٢٣٠,٧٦	٩٦,٥٥	٢٩٧٧,٩١٤١

من الجدول أعلاه نحسب معدل البطالة الكلى والذى يساوى:

$$TC = \sum_{i=1}^{9} \alpha_i TC_i = 29.78$$

إن القيمة أعلاه مساوية تماماً إلى قيمة معدل البطالة عند حسابها بالطريقة العادية، مما يدل على أن الطريقتين متكافئتان. إلا أن القانون الثانى أكثر تفصيلاً من القانون الأول لأنه يعطينا مساهمة كل فئة فى البطالة الإجمالية. إضافة لذلك يمكن حساب أثر كل من الديموجرافية والظرف الاقتصادى على معدل البطالة الكلى لأن حالة الاقتصاد تؤثر فى معدل البطالة الجزئى والديمغرافيا فى وزن الفئات العمرية. فإذا أردنا أن

نعرف أثر كل من الديمغرافيا والحالة الاقتصادية نثبت الوزن أو معدل البطالة الجزئي على التوالي[٢٣].

هذا المعدل تتقاسمه الفئات المختلفة بشكل غير عادل، حيث يتحمل الأفراد الذين يتراوح سنهم بين ٢٠-٢٤ سنة أكثر من ٩ نقاط وهذا راجع لثقل وزنهم في القوى العاملة (يشكلون أكبر وزن) بالدرجة الأولى وإلى صعوبة تحولهم من البحث عن العمل إلى حالة العمل بالدرجة الثانية. ما يؤكد ذلك هو وجود تقريباً ٤٩ فرداً لا يوفقون في إيجاد وظيفة من بين ١٠٠ فرد، هذا الرقم يعكس المشكل الخطير الذي تعانيه هذه الفئة. أما فئة السن ٢٥-١٩ فتساهم بأكثر من ٦,٥ نقطة وهذا راجع كذلك إلى وزنها ومعدل بطالتها المرتفعين. تأتي في المرتبة الثالثة الفئة الأولى أي فئة السن ١٥-١٩ والسبب لا يرجع إلى ثقلها وإنما إلى صعوبة اندماجها في الحياة المهنية. إن المجموعات الثلاث مجتمعه تساهم بأكثر من ٢٢ نقطة وكل الفئات المتبقية تساهم بأقل من ٨ نقاط. إن الأرقام السابقة تبين الحالة الاجتماعية السيئة التي يعيشها الأفراد الأقل من ثلاثين سنة. يمكن تخفيف المعاناة على هؤلاء إما بتقليص وزنهم أو معدل بطالتهم. يوجد عدة سياسات للتأثير على العاملين السابقين والتي ليست موضوع هذا البحث.

لنرى الآن توزيع عبء البطالة بين الرجال والنساء من خلال جدول رقم (٢٤) والقانون أعلاه.

جدول رقم (٢٤)

توزيع السكان النشطين حسب السن سنة ٢٠٠٠

i	الجنس	حجم السكان	النسبة (αi)	TC_i	$(10^4)\,\alpha i \,.\, TC_j$
١	ذكر	٧١٦٠٩٦٠	٨٧,٨٣	٢٩,٧٨	٢٦١٥,٥٧٧٤
٢	أنثى	٩٩٢٦٨٧	١٢,١٧	٢٩,٧٢	٣٦١,٦٩٢٤
٣	المجموع	٨١٥٣٦٤٧	١٠٠		٢٩٧٧.٢٦٩٨

المصدر:

Données Statistiques "Activité, emploi et chômage", n^0 308, 1er trimestre 2000, ONS, p2, 4.

من الجدول نجد أن:

$$TC = \sum_{i=1}^{9} \alpha_i TC_i = 29,77$$

إن نتائج الجدول أعلاه تؤكد ما قلناه سابقاً. إن البطالة في الجزائر هي بطالة الرجال لأنهم يساهمون بأكثر من ٢٨ نقطة في البطالة الكلية أما النساء فيساهمن بأقل من أربع نقاط. والسبب في ذلك لا يعود إلى عدم تكافؤ الفرص في الشغل بين النساء والرجال بقدر ما يعود إلى الوزن الكبير للرجال في القوى العاملة مقارنة بوزن النساء. في الماضي كانت النساء أقل حظاً في شغل المناصب من الرجال ورغم ذلك كانت بطالة الرجال أكبر وذلك راجع إلى أن قوة وزن الرجال تتغلب على قوة بطالة النساء.

الخاتمة:

إن الدراسة أعلاه ما هي إلا تحليل وصفي وجزئي لسوق الشغل الجزائرية. وقد بينت لنا أن هذه السوق متدهور للغاية وغير مستقرة وأن الهوة تزداد اتساعاً بين حجم العرض والطلب على خدمات العمل، مما يفسر عجز الحكومات المتعاقبة على توفير مناصب الشغل الضرورية لتخفيف الاختلال. كما بينت لنا أن معدل نشاط النساء مازال ضعيفاً وبعيداً عن معدل الرجال بالإضافة إلى تدهور العمل الدائم وانتعاش المستقل والعمل لبعض الوقت اللذين أصبحا حلاً لمشكلة البطالة.

من ناحية أخرى خلصنا إلى الخصائص التالية للبطالة: إنها بطالة الشباب، بطالة محبطة، بطالة طويلة الأمد، بطالة حضر، بطالة تزداد مع المستوى التعليمي في الظاهر وتنخفض مع المستوى التكويني، بطالة ذكور بصفة عامة وبطالة الفئة العمرية ٢٠-٢٤ بصفة خاصة.

وقد شخصنا بعض الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة بدون ذكر السياسات الملاءمة التي تحد من مشكل البطالة. لا يمكن وصف الدواء إلا بتشخيص الداء تشخيصاً دقيقاً، ولا يتأتى ذلك إلا بمعرفة المتغيرات الأساسية المؤثرة في سوق الشغل بصفة عامة والبطالة بصفة خاصة وقياس أثر كل منها على هذه السوق. بعد هذه

المرحلة تأتي مرحلة المقارنة بين السياسيات المختلفة واختيار أنجعها لتقليص معدل البطالة.

فعلى سبيل المثال كلنا يعلم أن معدل الولادة أو حجم الاستثمار أو حجم الطلب الفعال عبارة عن متغيرات تؤثر مباشرة في معدل البطالة، لكن السؤال المطروح هو: ما هي قيمة هذا التأثير؟ لا يمكن الإجابة على هذا السؤال إلا بدراسة إحصائية ميدانية لجميع المتغيرات موضوع الدراسة وتحليل هذه البيانات باستخدام الأدوات الرياضية والإحصائية. وهذا سيكون موضوع بحثنا مستقبلاً.

الهوامش والمراجع:

١-رونالد أير نبرج روبرت سميث، اقتصاديات العمل، تعريب الدكتور فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٤، ص ٤٦

2- Arezki Ighemat, Le marché du travail en Algérie, série n°001, CERPEQ, Alger, p5.

٣-مصدر هذا التعريف المكتب العالمى لعمل (BIT) ومأخوذ من المجلة الإحصائية.

Activité, Emploi & Chômage au 3 éme trimestre 1997, ONS, n°263, Mars1998, p2

٤-ND الأفراد غير المصرح بهم.

5-Annuaire Statistique de L'Algerie, Résultats 1996, n°18, ONS, p1.

٦- ملاحظة: إن مجموع الفئات تحصلنا عليها بجمع تكرارات فئات السن المختلفة، أما المجموع الكلى فهو يختلف عن المجموع فى المصدر الأصلى (سنة ١٩٩٨) نظراً لتقريب الارقام من طرف الديوان الوطنى للتخطيط والإحصاء، أما تكرار الفئة غير المصرح بها فقد أضفناها إلى الفئة الأخيرة نظراً لقلتها أولاً وثانياً حتى يكون المجموع الإجمالى للسكان صحيحاً.

٧-المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٩٤، ٩٦.

٨- المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٩٤، ٩٦.

9- Frédéric Teulon, Travail et emploi, ellipses, Paris, 1999, p5.

١٠- نفس المرجع السابق ص ٥.

١١- سنتطرق إلى السياسات المختلفة وتأثيرها الكمى والنوعى على سوق الشغل فى مقالات قادمة إن شاء الله.

12- L'emploi et le chômage en Algérie, Enqûete sur la mesure des niveaux de vie (LSMS) 1995, ONS, 1996, p1.

١٣- نظراً لأن مسح اليد العاملة كان فى سبتمبر ٩٧ أى أواخر ٩٧، فضلنا العمل بإحصائيات ٩٨ والخاصة بالسكان.

14-L'emploi et le chômage en Algérie, Enquete sur la mesure des niveaux de vie (LSMS) 1995, ONS, 1996, p4.

١٥- حسبنا هذه النسبة بقسمة عدد السكان على عدد المشتغلين فى سنة ١٩٩٦.

16-Activité, Emploi & Chômage au 3 éme trimestre 1997, ONS, n°263, 1998, p4.

١٧- نفس المرجع اليابق.

18- Activité, Emploi & Chômage au 3 éme trimestre 1997, ONS, n°263, 1998, p5.

19-Frédéric Teulon, Travail et emploi, ellipses, Paris, 1999, p10.

20- Activité, Emploi & Chômage au 3 éme trimestre 1997, ONS, n°263, 1998, p1.

ملاحظة: إذا لم نأخذ بعين الاعتبار العاطلين الذين لم يتخـــذوا إجـــراءات جديـــة فـــى البحـــث عن العمل فى سنة ٩٧ والذين كان عددهم ٤١٨٠٠٠ فـــإن عـــدد العـــاطلين يصبـــح ١٦٣١٠٠٠ يدل ٢٠٤٩٠٠٠.

٢١- رونالد أير نبرج روبرت سميث، اقتصاديات العمل، تعريب الدكتور فريد بشـــير طـــاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٤، ص ٥٧٨.

22-L'emploi et le chômage en Algérie, Enquete sur la mesure des niveaux de vie (LSMS) 1995, ONS, 1996, p4.

٢٣- نحاول قياس أثر كل منهم فى مقالات أخرى.